

نيف غوردون* وغي شاليف** وأسامة طنوس***

العار الذي سيلحق جهاز الطب الإسرائيلي***

كانوا يحتمون داخل حرم المستشفى. كان الدكتور «ح.»، وهو طبيب عظام، في منتصف مناوبته حين بدأ الجنود بضربه. ركلوه في بطنه ومنطقة العانة والخصيتين، وأمره بخلع ثيابه، ثم كبلوا يديه وعصبوا عينيه واقتادوه إلى ساحة المستشفى. بعد ذلك، نقلوه عبر الحدود إلى قاعدة ساديه تيمان العسكرية سيئة الصيت قرب مدينة بئر السبع جنوباً، حيث كان يُحتجز في ذلك الوقت مئات الفلسطينيين وهم معصوبو الأعين ومكبّلوا الأيدي

في مواجهة تدمير مستشفيات غزة وحرمان الفلسطينيين المنهج من حقهم في الصحة، تجاهل الجهاز الطبي الإسرائيلي أبسط المبادئ الأخلاقية التي يقوم عليها الحقل الطبي.

(١)

في أواخر آذار ٢٠٢٤، داهم جنود إسرائيليون مستشفى ناصر في جنوب قطاع غزة. وقد اعتقلوا طاقماً طبياً ومرضى، إضافة إلى مدنيين

* أستاذ في جامعة كوين ماري في لندن. مؤلف كتاب احتلال إسرائيل، ومشارك في تأليف كتاب الدروع البشرية: تاريخ الناس في خط النار مع نيكولا بيريفيني، وكلاهما صادر عن منشورات جامعة كاليفورنيا.

** أنثروبولوجي طبي والمدير التنفيذي لمنظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان-إسرائيل. (أيار/مايو ٢٠٢٥)

*** طبيب أطفال، وباحث في الصحة العامة، وعضو مجلس إدارة منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان-إسرائيل. (أيار/مايو ٢٠٢٥)

**** ترجمة للمقالة: Neve Gordon, Guy Shalev, and Osama Tanous, "The Shame of Israeli Medicine," The New York Review, May 31, 2025. See: <https://www.nybooks.com/online/2025/05/31/the-shame-of-israeli-medicine>. ترجمة: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار



■ طبيب في مستشفى كمال عدوان في بيت لاهيا يعمل في الظلام بعد أن توقفت المولدات عن العمل نتيجة انقطاع الكهرباء الذي فرضته إسرائيل، شمال غزة، ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٢٤. (عبدو أبو سلامة/وكالة الأناضول/غيتي إيمجز ((Getty Images))

إلى المعتقل، كما يروي: «انهال عليّ الجنود بالضرب، وطرحوني أرضاً وضربوا رأسي على الأرض، ودَفَنُوا وجهي في الرمل، وركلوني ولكموني». بعد ثلاثة أسابيع إضافية في سديه تيمان، نُقل الدكتور «ح.» مجدداً إلى سجن في مدينة عسقلان قرب حدود غزة. وهناك عُرض على طبيب آخر أصرّ على أن يبقى معصوب العينين أثناء الفحص. قال له «ح.»: «نحن زملاء في المهنة نفسها، من المفترض أن تعاملني بإنسانية»، لكن ما يتذكره هو أن الطبيب الإسرائيلي «صفعني وأنا ما زلت معصوب العينين، وقال لي: أنت إرهابي».

بعد أسابيع قليلة، في المرفق الطبي التابع لمصلحة السجون الإسرائيلية في الرملة، التقى «ح.» طبيباً ثالثاً. وخلال فحص لم يتجاوز عشر دقائق، أكد هذا الطبيب أنه بحاجة إلى عملية جراحية للفتق، لكنه شدّد في الوقت نفسه على أن الأمر غير عاجل، ليُعاد «ح.» مجدداً إلى سجن عوفر. يروي «ح.» في إفادته أنه خلال جلسة محكمة في تموز الماضي، قرر القاضي تمديد اعتقاله خمسة وأربعين يوماً، من دون أن يُسمح له، لا في تلك الجلسة ولا في جلسات التحقيق اللاحقة، بمقابلة محام. وفي آب، وأثناء جلسة محاكمة هاتفية أمام قاضٍ

داخل أقفاص مكتظة وقذرة، وبعضهم أُجبر على النوم على الأرض بلا فرشاة أو أغطية. في تشرين الأول ٢٠٢٤ قَدّم الدكتور «ح.» إفادة خطية إلى منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان-إسرائيل (PHRI)، وهي منظمة غير ربحية يشغل فيها غاي شاليف منصب المدير التنفيذي، فيما يُعدّ أسامة طنوس عضواً في مجلس إدارتها. روى «ح.» أنه خلال إحدى فترات احتجازه التي استمرت تسعة وستين يوماً في قاعدة ساديه تيمان، وضعه الحراس في ما سمّوه «غرفة الديسكو» الخالية من الفراش، حيث كانت تُبث فيها موسيقى صاحبة على مدار الساعة. وفي وقت لاحق اقتيد إلى غرفة تحقيق، حيث قال: «على مدى ستة أيام عذبوني بربط يديّ وقدميّ إلى كرسي خلف ظهري، وضربوا بطني وصفعوني وأنا معصوب العينين».

وبعد ثلاثة وأربعين يوماً في ساديه تيمان، نُقل «ح.» إلى سجن قريب من تل أبيب للتحقيق معه. وهناك التقى طبيباً إسرائيلياً والذي أكد أن «ح.» أصيب بفتوق في البطن والأربية نتيجة الضرب، وقال له: «أنت بحاجة إلى عملية جراحية ولا يجب التحقيق معك». لكن بدلاً من تلقي العلاج، أُعيد إلى ساديه تيمان. وعند عودته

لا يزال الدكتور «ح» رهن الاعتقال في سجن عوفر بانتظار المحاكمة، وهو واحد من أكثر من ٣٨٠ عاملاً في القطاع الصحي من غزة اعتقلتهم القوات الإسرائيلية منذ تشرين الأول ٢٠٢٣. وبحسب مرصد العاملين الصحيين، فإن نحو عشرين منهم تعرضوا للاختفاء القسري وما زالوا في عداد المفقودين.

الجراحة في المستشفى الإندونيسي شمال غزة، أن جنوداً من وحدة مكافحة الإرهاب المعروفة باسم القوة ١٠٠ اقتحموا مكان احتجازه في ساديه تيمان ومعهم كلاب، وذلك ثلاثة أيام متتالية، حيث «انهالوا على الأسرى بالضرب وتركوا الكلاب تتبول وتتغوط علينا». أما «ك.س»، وهو جراح يبلغ من العمر تسعة وعشرين عاماً من مستشفى الشفاء، فأفاد قائلاً: «كانوا يضربوننا بالعصي وبقبضاتهم، ويتركون كلابهم تتبول علينا. دائماً ما يكون معهم كلاب... هاجموني مرتين بالكلاب».

انتهاك آخر ورد ذكره مراراً هو الإهمال الطبي الواسع النطاق. وفي صدى لشهادات معتقلين آخرين، وصف «م.س»، وهو طبيب عام يبلغ من العمر سبعة وعشرين عاماً من مستشفى الأقصى، تفشي مرض الجرب في جناح سجنه قائلاً: «لا أحد يعالج هذه الالتهابات، ولا أي شيء آخر».

أولئك الذين تمكنوا من مقابلة أطباء إسرائيليين مرّوا في الغالب بتجارب مشابهة لما وصفه الدكتور «ح». فقد ذكر «ك.س» أن طبيباً قال له إن إصابته بالجرب «سنشفى من تلقاء نفسها». أما «ن.ت»، وهو جراح في التاسعة والأربعين من عمره ويحتاج إلى دواء لارتفاع ضغط الدم، فقد حُرم من رؤية طبيب لأشهر بعد اعتقاله خلال مدهمة مستشفى ناصر في آذار ٢٠٢٤. وفي إفادته وصف كيف نُقل إلى ساديه تيمان وهو مقيد اليدين ومعصوب العينين، وأُجبر على ارتداء الملابس الداخلية فقط طوال الأيام السبعة عشر الأولى. قضى الشهر التالي في مركز احتجاز يُسمى عناتوت قرب قرية عناتا في الضفة الغربية المحتلة، ثم نُقل لشهرين آخرين إلى سجن عوفر، حيث تمكن أخيراً من مقابلة طبيب. غير أن هذا الطبيب وصف له الدواء لمدة عشرة أيام فقط.

آخر، أبلغ أنه يُعتبر «مرتبطاً بتنظيم إرهابي». وقبل أن يُغلق القاضي الخط فجأة، أبلغه بأنه سيُبقى رهن الاعتقال في سجن عوفر حتى إشعار آخر. عندها احتج «ح» قائلاً: «أنا طبيب». لكن القاضي كان قد غادر.

لا يزال الدكتور «ح» رهن الاعتقال في سجن عوفر بانتظار المحاكمة، وهو واحد من أكثر من ٣٨٠ عاملاً في القطاع الصحي من غزة اعتقلتهم القوات الإسرائيلية منذ تشرين الأول ٢٠٢٣. وبحسب مرصد العاملين الصحيين، فإن نحو عشرين منهم تعرضوا للاختفاء القسري وما زالوا في عداد المفقودين. بين تموز وكانون الأول ٢٠٢٤ جمعت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان-إسرائيل شهادات أربعة وعشرين من هؤلاء المهنيين الطبيين الفلسطينيين، الذين احتجزوا في سجون مدنية وعسكرية داخل إسرائيل. وقد وصف جميعهم تقريباً تعرضهم للتعذيب عبر الضرب المبرح، والتكبييل المستمر، والحرمان من النوم. وبحسب وثائق حصلت عليها المنظمة تحت مسوغ طلب حرية المعلومات، توفي ما لا يقل عن ٦٣ فلسطينياً في الحجز الإسرائيلي بين تشرين الأول ٢٠٢٣ وأيلول ٢٠٢٤، من بينهم الأطباء عدنان البرش^١ وإياد الرنتيسي^٢، وزياد الدلو^٣، إضافة إلى المسعف حمدان أبو عنابة. ومنذ ذلك الحين، وبالاستناد إلى بيانات جمعتها منظمات حقوقية والسلطة الفلسطينية، توصلت المنظمة إلى أن ٢٧ معتقلاً آخر قضوا خلال الأشهر التسعة عشر الماضية، ليصل العدد الإجمالي إلى تسعين وفاة. للمقارنة، توفي تسعة معتقلين فقط في غوانتانامو على مدى أكثر من عشرين عاماً.

تكشف الإفادات التي جمعتها منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان-إسرائيل عن أنماط متكررة من الانتهاكات. أحد هذه الأنماط هو استخدام الكلاب لمهاجمة الأسرى وإذلالهم. فقد روى «م.ر»، رئيس قسم

لقد جرى تمهيد الأرضية لهذه الممارسات الراضية منذ عقود طويلة. فالفلسطينيون عمومًا، والأسرى خصوصًا، جرى نزع إنسانيتهم على نحو ممنهج. كما أن الجهاز الطبي الإسرائيلي ارتبط منذ زمن بعيد بعلاقات وثيقة مع الدولة والأجهزة الأمنية، ليس أقلها أن معظم كبار مسؤوليه جاءوا من سلاح الطب العسكري.

فلسطينيين جرحى، واستمر بعض الأطباء لاحقًا في الامتناع عن ذلك بشكل فردي. وكثير ممن عالجوا معتقلين لم يطالبوا حتى بإزالة الأغلال أو العصابات عنهم. وعندما تعرّض أطباء فلسطينيون عاملون في مستشفيات إسرائيلية للاضطهاد، أحجم الجهاز الطبي عن دعمهم. الأغلبية الساحقة من الأطباء—فضلاً عن جميع المستشفيات الإسرائيلية وجمعية الأطباء الإسرائيلية—رفضت إدانة التدمير الذي تقوم به إسرائيل للنظام الصحي في غزة؛ بل إن بعضهم ذهب إلى حدّ الإشادة بهذا التدمير والمطالبة بهدم مستشفيات غزة. ومع تراكم هذه الانتهاكات، امتنعت في معظم الحالات المؤسسات الرئيسية المعنية بالأخلاقيات الطبية في إسرائيل عن رفع صوتها أو اتخاذ موقف.

لقد جرى تمهيد الأرضية لهذه الممارسات الراضية منذ عقود طويلة. فالفلسطينيون عمومًا، والأسرى خصوصًا، جرى نزع إنسانيتهم على نحو ممنهج. كما أن الجهاز الطبي الإسرائيلي ارتبط منذ زمن بعيد بعلاقات وثيقة مع الدولة والأجهزة الأمنية، ليس أقلها أن معظم كبار مسؤوليه جاءوا من سلاح الطب العسكري.

وقد تباهمت مستشفيات رائدة بانخراطها في الجهود الحربي. ففي قمة جيروزاليم بوست (Jerusalem Post's summit) التي انعقدت في ميامي في كانون الأول ٢٠٢٤، صرّح يوثيل هار-إيفن (Yoel Har-Even)، نائب الرئيس للشؤون العالمية في مركز شيبا الطبي (Sheba Medical Center): «في زمن الحرب يصبح النظامان المدني والعسكري واحدًا».

لكن مع الأيام الأولى للهجوم الإسرائيلي على غزة، تصاعدت حالات الإهمال الطبي والتواطؤ بشكل دراماتيكي. ففي ١١ تشرين الأول ٢٠٢٣، أصدر

إن الإهمال قد يتحوّل إلى حكم بالموت. ففي شهادته، روى «م. ر.» أن أسيرًا آخر يُدعى «م.» أصيب بجلطة دماغية في الجناح المخصص للأسرى ذوي الحالات الطبية. قال «م. ر.»: «نادى الشاويش (وهو سجين مكّلف بالتواصل مع إدارة السجن) على ممرضة، لكنها ردت عليه: لست طبيبًا، لا تتدخل». وفي اليوم التالي أبلغوا الحارس، ثم ضابطًا من جهاز الشاباك. «حدّروه من أن السجن على وشك أن يموت». ويضيف «م. ر.»، «وفي النهاية حضر الطبيب، لكن (م.) كان قد فارق الحياة بالفعل».

(٢)

في العام ١٩٨٩ عالج الطبيبان الجنوب أفريقيان ويليام جون كالك (William John Kalk) ويوسف فريافا (Yosuf Veriava) عشرين أسيرًا سياسيًا أدخلوا إلى أحد مستشفيات جوهانسبرغ بعد مشاركتهم في إضراب عن الطعام. وعندما طلبت السلطات منهما إعادة المرضى إلى السجن، رفضا ذلك خوفًا من تعرّضهم للتعذيب. وقد عُرف هذا الموقف في أدبيات الأخلاقيات الطبية باسم «رفض كالك» (Kalk's refusal)، وأصبح منذ ذلك الحين بمثابة خارطة طريق أخلاقية للأطباء الذين يرفضون انتهاك واجباتهم المهنية تجاه المرضى. وفي العام ١٩٩٩ تم الاستشهاد بهذه السابقة في بروتوكول إسطنبول، وهو أهم مرجع صادر عن الأمم المتحدة للأطباء الذين يوثقون حالات التعذيب وسوء المعاملة، ونصّ البروتوكول على وجوب امتناع الطبيب عن إعادة أي معتقل إلى مكان احتجازه إذا كان الفحص الطبي يدعم مزاعم تعرضه للإيذاء.

لكن خلال العام والنصف الماضيين برز شكل آخر من «الرفض» داخل المؤسسات الطبية في إسرائيل. فقد رفضت بعض المستشفيات في البداية معالجة معتقلين



■ متظاهرون في رام الله يرفعون صور طبيب الأطفال الفلسطيني حسام أبو صفية، مدير مستشفى كمال عدوان، احتجاجاً على اعتقاله من قبل إسرائيل، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥. (زين جعفر/وكالة فرانس برس/غيتي إيمجز).

ذهب مستشفى سوروكا في بئر السبع أبعده من ذلك. فبحسب ما كشفته صحيفة هآرتس، وخلال الأشهر العشرة التي أعقبت هجمات ٧ أكتوبر، استدعى طاقم المستشفى الشرطة في ما لا يقل عن ثلاث مرات ضد نساء فلسطينيات لا يملكن أوراق إقامة رسمية حين وصلن إلى قسم الطوارئ. (وقد شدّد الناطقون باسم المستشفى للصحافيين أن هذه السياسة وُضعت «بالتنسيق مع الشرطة»، رغم أن الشرطة نفسها «نفت وجود أي تعليمات من هذا النوع»). وفي إحدى الحالات، وصلت امرأة فلسطينية حامل من الضفة الغربية تعاني من تقلصات الولادة، كانت تعيش منذ عام ٢٠١٣ مع زوجها في مدينة رهط البدوية داخل إسرائيل، وأطفالها الثلاثة يحملون الجنسية الإسرائيلية. وبعد أن عاينها الطبيب، اعتقلتها الشرطة قبل أن تُصرّح بخروجها رسمياً من المستشفى، ونقلتها إلى حاجز في الضفة الغربية، حيث تُركت هناك حتى جاء زوجها وأخذها إلى جنين حيث تعيش أسرته. وبعد خمسة

وزير الصحة حينها موشيه أربيل تعليماته لمديري المستشفيات برفض علاج من وصفهم بـ«الإرهابيين» وإعادتهم إلى المرافق الطبية التابعة لمصلحة السجون والجيش. (وعلمياً، درج المسؤولون الحكوميون ووسائل الإعلام السائدة على استخدام كلمة «إرهابي» بشكل تعسفي لوصف الرجال الفلسطينيين الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والسبعين). في اليوم نفسه رفض كل من مستشفى إخيلاف في تل أبيب ومركز شيبا الطبي في رمات غان علاج معتقلين فلسطينيين، فيما اقتحم حشد يميني غاضب مستشفى شيبا بحثاً عن «إرهابيين». وبعد أقل من أسبوع، وبسبب مخاوف من تكرار هجوم كهذا، رفض مستشفى هداسا في القدس استقبال فلسطيني مصاب بجروح خطيرة نتيجة إطلاق نار، رغم أن الجيش نفسه هو من نقله إلى قسم الطوارئ. وقد نقلت صحيفة هآرتس عن «مصادر داخل المستشفى» قولها إن علاجه كان سيؤدي إلى «جرح المشاعر الوطنية».

في الوقت الذي كانت فيه المستشفيات ترفض استقبال المعتقلين الفلسطينيين، وجد موظفوها الفلسطينيون أنفسهم موضع شبهات، رغم أنهم يشكّلون نحو ربع عدد الأطباء وما يقارب نصف الأطباء والمرضى الجدد في إسرائيل.

أطباء من أجل حقوق الإنسان-إسرائيل عن خشيتهم من نشر أي محتوى على حساباتهم الخاصة في وسائل التواصل الاجتماعي قد يُفسّر سياسياً. وأكدوا أن أجواء المستشفيات باتت مشبعة بالنزعة العسكرية والرقابة وسياسة إسكات الأصوات. وجاء في تقرير أصدره مركز مدى الكرمل (المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية) شهادة أحد العاملين في القطاع الطبي يقول فيها: «اليوم، لكي تستمر في عملك داخل المستشفى، يُطلب منك أن تفقد إنسانيتك. لم يعد مسموحاً لك أن تُبدي أي تعاطف مع من يموت في الطرف الآخر، حتى لو كان طفلاً».

(٣)

لم يشعر نظراؤهم الإسرائيليون بأي قيود مماثلة على خطابهم. فقد وصف أطباء ومرضون فلسطينيون تحدّثوا إلى أطباء من أجل حقوق الإنسان-إسرائيل كيف سمعوا زملاءهم يطالبون بأن تقوم إسرائيل بـ «تطهير عرقي لغزة» أو «تحويل غزة إلى ركام» أو «تسويتها بالأرض». كما شاهدوا بعض زملائهم ينشرون على وسائل التواصل الاجتماعي رسائل مشابهة لتلك التي أعاد تداولها في ٢١ تشرين الأول ٢٠٢٢ جرّاح كبير من مركز كرميل الطبي في حيفا، ويبدو أن المنشور نُشر أولاً من قبل أحد الجنود العاملين في غزة، وقد استحضر فيه صفقة تبادل الأسرى الشهيرة التي أجرتها إسرائيل مع حماس للإفراج عن الجندي الأسير جلعاد شاليط، وجاء في المنشور:

الأمم المتحدة تطالب برد متناسب. حسناً، هذه بعض النّسب: من أجل جلعاد شاليط أطلقنا سراح ١٠٢٧ أسيراً. يساوي يهودي واحد ١٠٢٧ إرهابياً. ١٣٥٠ يهودياً قُتلوا $\times 1027 = 1,386,450$ قتيلاً في

أيام وضعت مولودها. في الوقت الذي كانت فيه المستشفيات ترفض استقبال المعتقلين الفلسطينيين، وجد موظفوها الفلسطينيون أنفسهم موضع شبهات، رغم أنهم يشكّلون نحو ربع عدد الأطباء وما يقارب نصف الأطباء والمرضى الجدد في إسرائيل. بعد نحو أسبوع من ٧ أكتوبر، قدّم عدة أشخاص شكاوى زعموا فيها أن عبد سمارة، مدير وحدة العناية المكثفة القلبية في مستشفى هشارون في بيتح تكفا، قد أعرب عن دعمه لحماس على صفحته في فيسبوك. وفي ١٨ تشرين الأول، ادّعى ينون ماغال (Yinon Magal) —وهو مذيع تلفزيوني وناشط يميني مؤثر وعضو كنيست سابق— على قناته في تلغرام أن سمارة «غيّر صورته الشخصية إلى علم حماس، وبدأ بالتحريض والحديث عن (يوم القيامة، للمسلمين». غير أن الصورة التي استُشهد بها كانت تحمل راية خضراء مكتوباً عليها الشهادة: «لا إله إلا الله محمد رسول الله»، وهي عبارة يرددها كل مسلم خمس مرات يومياً في صلاته.

في اليوم نفسه، علّق المستشفى عمل سمارة بعد خمسة عشر عاماً من الخدمة. أما وزير الصحة الإسرائيلي الجديد آنذاك، أوريئيل بوسو (Uriel Busso)، فأصر عبر وسائل التواصل الاجتماعي على أن سمارة قد وضع «أعلام حماس» على صفحته وكتب «كلمات دعم للتنظيم الإرهابي الذي ذبح وقتل مئات اليهود بدم بارد». وبحلول الوقت الذي أبلغت فيه الشرطة وجهاز الشاباك إدارة المستشفى أن الصورة تعود في الأصل إلى عام ٢٠٢٢ ولا تعبر إلا عن تدين ديني، كان سمارة قد تعرّض لتهديدات بالقتل ومئات الرسائل التحريضية، وقرّر أنه لم يعد يشعر بالأمان أو الراحة للعودة إلى عمله.

كشفت أطباء ومرضون فلسطينيون آخرون لمنظمة

لم تقتصر هذه الدعوات ذات الطابع الإبادي على الأسابيع والأشهر الأولى بعد [هجوم] ٧ أكتوبر، فبعد تسعة عشر شهراً من الحرب على غزة، نشر عاموس سابو (Amos Sabo)، وهو جراح بارز في خدمات الصحة التابعة لـ«مكابي»، على منصة X أن خدمته الاحتياطية تمثل برأيه وسيلة لتعزيز الصحة العامة عبر «القضاء على الصراصير وغيرها من الحشرات الكريهة». وقبل ذلك بأشهر كتب: «يجب محو غزة. لا يوجد هناك أبرياء غير منخرطين».

الجوية والبرية الإسرائيلية تقتل يومياً عشرات المدنيين، وتنتج بيئة شديدة الخطورة للعاملين في القطاع الصحي في غزة، حيث إن عدد الأطباء والعاملين الإنسانيين الذين قُتلوا في الغارات العسكرية، بحسب الأمم المتحدة، غير مسبوق في التاريخ الحديث.

في مطلع تشرين الثاني ٢٠٢٣—في الفترة التي أعلنت فيها منظمة الصحة العالمية (WHO) أن الجيش الإسرائيلي قتل حتى ذلك الحين ما لا يقل عن ٩,٧٧٠ فلسطينياً، بينهم نحو ٤,٠٠٠ طفل، وأصاب ٢٥,٠٠٠ آخرين—نشر عشرات الأطباء اليهود الإسرائيليين رسالة مفتوحة دعوا فيها الجيش إلى قصف المستشفيات الفلسطينية. ولم يثنهم عن ذلك أن ١٤ من أصل ٣٦ مستشفى في غزة كانت قد خرجت بالفعل عن الخدمة بسبب الغارات الجوية أو نقص الوقود والأوكسجين والدواء والمعدات الطبية والغذاء. كما لم يردعهم القانون الإنساني الدولي الذي ينص على أن المنشآت الطبية «يجب حمايتها في جميع الأوقات وألا تكون هدفاً للهجوم». ويرر هؤلاء الأطباء موقفهم بالقول إن «سكان غزة رأوا أن يحولوا المستشفيات إلى أوكار للإرهابيين لاستغلال الأخلاق الغربية، وبالتالي جلبوا الدمار على أنفسهم... إن التخلي عن المواطنين الإسرائيليين مقابل توفير الحماية لقتلة جماعيين فقط لأنهم يختبئون في المستشفيات أمر لا يُعقل». ومن بين الموقعين على الرسالة طبيبة النساء والولادة الإسرائيلية-الأمريكية المولدة حنة كاتان (Chana Katan)، التي قالت: «سأفعل كل ما بوسعي للدفاع عن جنود الجيش الإسرائيلي وحمايتهم وضمان عودتهم سالمين إلى بيوتهم. من واجب الجيش قصف الإرهابيين المختبئين في مستشفيات غزة». وقد شدّد مسؤولو الأمم المتحدة ومنظمات حقوقية مثل هيومن

غزة. هذه هي النسبة التي اعتدنا عليها؛ سررت بالمساهمة فيها.

لم تقتصر هذه الدعوات ذات الطابع الإبادي على الأسابيع والأشهر الأولى بعد [هجوم] ٧ أكتوبر. فبعد تسعة عشر شهراً من الحرب على غزة، نشر عاموس سابو (Amos Sabo)، وهو جراح بارز في خدمات الصحة التابعة لـ«مكابي»، على منصة X أن خدمته الاحتياطية تمثل برأيه وسيلة لتعزيز الصحة العامة عبر «القضاء على الصراصير وغيرها من الحشرات الكريهة». وقبل ذلك بأشهر كتب: «يجب محو غزة. لا يوجد هناك أبرياء غير منخرطين».

كما حشدت المستشفيات نفسها دعمها للحرب على غزة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ففي تشرين الثاني ٢٠٢٣ نشر مركز بني تسيون الطبي في حيفا عبر إنستغرام صورة لأطباء يرتدون الزي العسكري ويتمركزون في غزة مرفقة بعبارة: «نرسل التحيات من الجبهة». وفي حزيران ٢٠٢٤ نشر مركز شيبا الطبي عبر خاصية «الستوري» في إنستغرام مادة عن «الحياة المزدوجة» لأحد أطبائه الذي يقسم وقته بين غرفة العمليات وقيادة طائرة إف-١٦. وقد قال الطيار الطبيب إن ثمة أوجه شبه بين التحليق القتالي والجراحة.

كلا المجالين يدفعك إلى الحافة ويتطلب الدقة والمسؤولية واتخاذ القرارات تحت الضغط، إضافة إلى القدرة على التعامل مع الفشل. لا وجود لعبارة «كنت على وشك أن أصيب الهدف»—إما أن تُصيبه أو لا. فإذا لم تكن دقيقاً على ارتفاع شاهق، ستتحطم؛ وإذا قطعت وعاءً دمويًا على بُعد مليمتر واحد إلى اليمين، قد تكون النتيجة كارثية. ظهرت هذه المنشورات في وقت كانت فيه الهجمات



■ فلسطينيون يتفقدون الأضرار في مستشفى الشفاء بعد انسحاب القوات البرية الإسرائيلية من المنشأة، مدينة غزة، ١ نيسان/أبريل ٢٠٢٤. (وكالة فرانس برس/غيتي إيماجز)

الجمعية نفسها—وهي رابطة مهنية تمثل ٩٥ في المئة من الأطباء في إسرائيل—على بيان يبرر فعلياً هجمات الجيش الإسرائيلي على مستشفيات قطاع غزة. ففي منتصف تشرين الثاني، فرض الجيش الإسرائيلي حصاراً على مستشفى الشفاء، وقصف محيطه، وقطع عنه المياه والكهرباء، ثم اقتحم جنوده الحرم الذي كان يضم حينها نحو ٧,٠٠٠ نازح و١,٥٠٠ من العاملين الصحيين و٧٠٠ مريض، بينهم أطفال خدج. وقد أصر الناطقون باسم الجيش على أن «مقرات حماس» تقع في أنفاق مباشرة تحت المستشفى—وهي تهمة فشلت إسرائيل في تقديم أدلة تثبتها، رغم أنها احتلت الموقع بأكمله لاحقاً.

ابتداءً من ٨ تشرين الثاني ٢٠٢٣، أدان مسؤولو منظمة الصحة العالمية (WHO) والأونروا (UNRWA) الحصار المفروض على مستشفى الشفاء لما له من أثر «كارثي» على الأوضاع الطبية. لكن في ٢٣ تشرين الثاني، وجّهت لجان الأخلاقيات في ست جمعيات صحية

رايتس ووتش مراراً على أن إسرائيل لم تقدّم أدلة كافية تثبت مزاعمها بشأن استخدام الجماعات المسلحة المستشفيات. كما أن تحليلاً للمواد المرئية التي نشرتها إسرائيل خلص إلى أن تلك الادعاءات تفتقر إلى المصداقية. سرعان ما أصدرت تامي كارني (Tammy Karni)، القائمة بأعمال رئيس لجنة الأخلاقيات في جمعية الأطباء الإسرائيلية (IMA)، بياناً مقتضباً رداً على رسالة الأطباء. وجاء فيه: «حتى في هذه الأيام الحساسة، في زمن الحرب، يبقى دور الأطباء هو علاج الجرحى». وأضافت مبررة:

التمسك بالموقف الأخلاقي هو ما يميّز دولة إسرائيل. فعلى امتداد التاريخ، لم يوافق الأطباء الإسرائيليون على الانجرار إلى الانحطاط الضميري والأخلاقي الذي وصل إليه عدونا... أطباء الجمعية لن يشجعوا على ارتكاب جرائم ضد الإنسانية

ومع ذلك، بعد أقل من ثلاثة أسابيع، وقّعت

في ٢٣ تشرين الثاني، وجّهت لجان الأخلاقيات في ست جمعيات صحية إسرائيلية—من بينها جمعية الأطباء الإسرائيلية (IMA) والنقابة الوطنية للممرضات والجمعية الإسرائيلية لعلم النفس—رسالة إلى منظمة الصحة العالمية، ليس لمشاركتها في إدانة الحصار، بل لتوبيخها على «صمتها» إزاء ما زُعم عن سيطرة حماس على المستشفى. مستنسخين خطاب الحكومة الهادف إلى نزع الشرعية عن النظام الصحي الفلسطيني.

الإجراءات الجراحية التدخلية، ثم شرحوا لزملائهم أن أدوية الألم امتياز لا يستحقه المعتقلون الفلسطينيون». وبعد أشهر من الشكاوى التي قدّمتها لجنة الأخلاقيات في أطباء من أجل حقوق الإنسان—إسرائيل، أصدرت جمعية الأطباء الإسرائيلية في شباط أخيرًا رسالة تدين فيها «تقييد الأسرى والمعتقلين في المستشفيات عبر البلاد». في حالات أخرى، تلقى المعتقلون علاجًا أوليًا محدودًا قبل إعادتهم إلى مراكز الاحتجاز، حتى عندما كانت حالتهم مهدّدة للحياة. ففي ٦ تموز ٢٠٢٤، نُقل معتقل من ساديه تيمان إلى مستشفى أسوتا (Assuta Hospital) في أسدود بعد إصابته بجروح خطيرة في الرقبة والصدر والبطن، إضافة إلى تمزق في المستقيم. وقد أظهر الفحص الطبي أنه تعرض للتعذيب ولعنف جنسي أثناء احتجازه، لكن، وبعد تقديم العلاج مباشرة، أُعيد المعتقل إلى جلاديه. ووفقًا لهيومن رايتس ووتش، كان المعتقلون في ساديه تيمان يسمعون صرخات السجناء الآخرين أثناء تعذيبهم؛ وكان أطباء المستشفى الميداني—حيث كان المرضى يصلون بانتظام بإصابات تدل بوضوح على عنف شديد—لا بد أنهم سمعوا هذه الصرخات أيضًا. ومع ذلك، كانت السلطات العسكرية تحظر على الأطباء العاملين هناك استخدام أسمائهم أو أرقام تراخيصهم عند فحص الأسرى أو توقيع التقارير الطبية. وعندما يُطلب من الأطباء إخفاء هويتهم بهذه الطريقة، فإن الهدف عادة هو حمايتهم من أي مساءلة مستقبلية بشأن تورطهم في الانتهاكات المرتكبة داخل المركز.

في نيسان/أبريل ٢٠٢٤، أفادت صحيفة هآرتس أن طبيبًا إسرائيليًا وجّه رسالة إلى وزير الدفاع والصحة وإلى المستشار القضائي للحكومة، كشف فيها عن الظروف القاسية التي يتعرض لها المعتقلون الفلسطينيون في مركز ساديه تيمان، وعن التواطؤ

إسرائيلية—من بينها جمعية الأطباء الإسرائيلية (IMA) والنقابة الوطنية للممرضات والجمعية الإسرائيلية لعلم النفس—رسالة إلى منظمة الصحة العالمية، ليس لمشاركتها في إدانة الحصار، بل لتوبيخها على «صمتها» إزاء ما زُعم عن سيطرة حماس على المستشفى. مستنسخين خطاب الحكومة الهادف إلى نزع الشرعية عن النظام الصحي الفلسطيني، برّر رؤساء لجان الأخلاقيات موقفهم بالقول: «ما إن يرى الإرهائيون أو المسلحون أن استخدام المستشفيات في القتال لا يواجه بأي اعتراض، فسوف يشعرون بحرية تكراره في مناسبات وأماكن أخرى».

(٤)

في الوقت نفسه، ظلّ أعضاء لجان الأخلاقيات في هذه الجمعيات صامتين إلى حد كبير إزاء انتهاك الطواقم الطبية في إسرائيل لمبادئ المهنة الأخلاقية. فما بدأ في تشرين الأول ٢٠٢٣ كسياسة مؤسسية تقضي برفض استقبال المعتقلين الفلسطينيين، سرعان ما تحوّل إلى ممارسة فردية واسعة النطاق من قبل العاملين أنفسهم؛ ففي أواخر ذلك الشهر، عند وصول معتقل في الخامسة عشرة من عمره إلى أحد مستشفيات منطقة المركز، رفضت ممرضة تقديم العلاج له، فيما قامت أخرى بنزع أنبوب المحلول الوريدي عنوة وطالبت بنقله فورًا من المستشفى. واستمر هذا النمط أشهرًا طويلة بعد اندلاع الحرب؛ إذ رفضت ممرضة في مركز كابلان الطبي في رحوفوت علاج أحد المعتقلين في شباط ٢٠٢٤.

أما حين يُسمح للمعتقلين بالدخول إلى المستشفيات، فغالبًا ما تُكبّل أيديهم وأرجلهم إلى السرير بما يُسمى «التقييد رباعي النقاط». وقد همس طبيب لأحدنا بأن زملاءه «امتنعوا عن إعطاء مسكنات الألم بعد

في نيسان/أبريل ٢٠٢٤، أفادت صحيفة هآرتس أن طبيبنا إسرائيليًا وجّه رسالة إلى وزير الدفاع والصحة وإلى المستشار القضائي للحكومة، كشف فيها عن الظروف القاسية التي يتعرض لها المعتقلون الفلسطينيون في مركز ساديه تيمان، وعن التواطؤ الضمني المطلوب من الطواقم الطبية هناك. وجاء في رسالته: «في هذا الأسبوع وحده بُترت ساقا مريضين نتيجة الإصابات الناجمة عن التكبير. للأسف، أصبح هذا أمرًا روتينيًا».

فصّل يوسف ولفيش ما جاء في بيانه في مقالة نشرها على موقع Doctors Only، المخصص للمجتمع الطبي في إسرائيل. لكن حتى هنا، جمع بين خطاب رفيع المستوى عن أهمية توفير رعاية طبية إنسانية للجميع، وبين محاولات إنكار الأدلة على المعاملة المروعة التي يتعرض لها الفلسطينيون. فقد كرر مرارًا وصف المرضى الفلسطينيين بـ«إرهابيي حماس». وبزّر ذلك بالقول إن «سلامة الطواقم الطبية تتقدم على أي اعتبار أخلاقي آخر»، وعليه فإن الهيئات المسؤولة عن الاعتقال هي التي ينبغي أن تقرر من يجب أن يُكبّل أو يُعصب، بينما على العاملين في المستشفيات والسجون أن يسعوا فقط إلى «تقليل التقييد إلى الحد الأدنى»، مع الالتزام عمومًا بتعليمات السلطات. وقد أشار إلى [قاعدة] ساديه تيمان لكنه لم يذكر ولو كلمة واحدة عن الضرب والتعذيب والإهمال الطبي هناك. وبدلاً من ذلك، كشف أنه عندما زار الفريق الطبي في القاعدة، وجد عاملين «يعملون ليلاً ونهارًا لتقديم العلاج الأنسب ضمن حدود هذا النوع من المرافق». وقد ردّد خطاباً استعراضياً عادة ما يُستخدم لوصف الجيش الإسرائيلي، إذ وصفهم بقوله: «من بين أكثر الأطباء أخلاقاً ممن قابلتهم».

من الصعب عدم الاستنتاج بأن جمعية الأطباء الإسرائيلية قد أخفقت إخفاً فادحاً في واجباتها بالدفاع عن أخلاقيات المهنة. كان بإمكانها أن تنتقد الأطباء الإسرائيليين الذين نشروا رسائل ذات طابع إبادي على وسائل التواصل الاجتماعي، وأن تحقق مع العاملين الصحيين الذين يُشتبه في تسهيلهم التعذيب، وأن تدافع عن أطباء فلسطينيين مثل عبد سمارة الذين اضطهدوا ظلماً بذريعة دعم «الإرهاب». لكنها بدلاً من ذلك لم تغض الطرف عن هذه الانتهاكات وحسب، بل تبنت خطاب الدفاع الإسرائيلي، ملقبة باللوم على حماس

الضماني المطلوب من الطواقم الطبية هناك. وجاء في رسالته: «في هذا الأسبوع وحده بُترت ساقا مريضين نتيجة الإصابات الناجمة عن التكبير. للأسف، أصبح هذا أمرًا روتينيًا». ووصف الطبيب كيف كان المرضى يُجبرون على الأكل عبر «مصاصات» الشرب، ويُضطرون لاستخدام الحفاضات لقضاء حاجتهم، ويُبقون مكبلي الأيدي ومعصوبي الأعين طوال الوقت. وأضاف: «منذ الأيام الأولى لعمل المستشفى الميداني، وأنا أواجه معضلات أخلاقية بالغة الصعوبة... لقد أصبحنا جميعًا شركاء في انتهاك القانون الإسرائيلي. وبصفتي طبيبًا، فإن ما يثير قلقي أكثر هو انتهاك التزامي الأساسي بتقديم الرعاية المتساوية لجميع المرضى—وهو تعهد قطعه يوم تخرجي قبل عشرين عامًا». (وفي ردها على الصحيفة، أصرت وزارة الصحة على أن «العلاج الطبي المقدم في ساديه تيمان يتوافق مع القواعد والاتفاقيات الدولية التي تلتزم بها إسرائيل».)

وبين شباط ونيسان ٢٠٢٤، نشرت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان-إسرائيل تقريرين يوضحان كيف جرى حرمان المعتقلين الفلسطينيين بشكل منهجي من حقهم في الصحة. وفي كلا التقريرين، دعت المنظمة جمعية الأطباء الإسرائيلية إلى ضمان حصول المعتقلين على رعاية طبية وفقاً للقانون الإسرائيلي، والاتفاقيات الدولية، والمعايير الأخلاقية الطبية. وأخيراً، في نيسان، أصدر يوسف ولفيش (Yossef Walfisch)، الرئيس الجديد للجنة الأخلاقيات في الجمعية، بياناً رسمياً أكد فيه أن «الأطباء الإسرائيليين ملزمون بالتمسك بالاتفاقيات الدولية ومبادئ الأخلاقيات الطبية وإعلان جنيف». وأضاف أنهم «يجب أن يقدموا كل الرعاية الطبية اللازمة، سواء في المستشفيات أو السجون أو المرافق العسكرية، وأن يسترشدوا حصرياً بالاعتبارات الطبية».

من الصعب عدم الاستنتاج بأن جمعية الأطباء الإسرائيلية قد أخفقت إخفاً فادحاً في واجباتها بالدفاع عن أخلاقيات المهنة. كان بإمكانها أن تنتقد الأطباء الإسرائيليين الذين نشروا رسائل ذات طابع إبادي على وسائل التواصل الاجتماعي، وأن تحقق مع العاملين الصحيين الذين يُشتبه في تسهيلهم التعذيب، وأن تدافع عن أطباء فلسطينيين مثل عبد سمارة الذين اضطهدوا ظلماً بذريعة دعم «الإرهاب».

المتحدث العسكري كذب بشأن المجزرة، زاعماً زوراً أن أضواء الطوارئ لسيارات الإسعاف كانت مطفأة عند وصولها إلى المكان، ومتهمًا المسعفين الذين قُتلوا بأنهم «تقدموا بشكل مريب». لم يعلق أي مدير مستشفى، أو عميد كلية طب، أو مسؤول في الجمعية حتى بعد شهادة اثنين من أعضاء فريق الاسترداد التابع للأمم المتحدة بأن أحد القتلى على الأقل كان مقيّد اليدين، أو بعد أن صرّح الطبيب الشرعي الذي أجرى التشريح بأن العديد منهم قُتلوا برصاص في الرأس والصدر.

وبعد شهر واحد فقط، أُعلن أن مركز شيبا الطبي قد احتل المرتبة الثامنة في قائمة أفضل مستشفيات العالم التي تصدرها مجلة نيوزويك، وهو اعتراف مرموق لا يعكس سمعة شيبا فحسب، بل مكانة النظام الصحي الإسرائيلي ككل. وفي بيان صحافي احتفالي بالمناسبة، وعد المركز بأن أطباءه سيواصلون «السعي لرفع مستوى الرعاية الصحية للجميع».

في الانتهاكات الإسرائيلية في غزة—والتي تشمل جرائم فاضحة من تجويع وقتل وتهجير قسري، تعترف بها منظمات حقوقية عديدة كجرائم إبادة جماعية—وبالأخص تدمير النظام الصحي في القطاع، وقتل أكثر من ١,٤٠٠ من العاملين الصحيين، والاعتقال غير القانوني لما يقارب ٤٠٠ آخرين.

وفي الأشهر الأخيرة، باتت صمت المؤسسة الطبية الإسرائيلية أكثر صخباً وإدانة. فبحسب علمنا، لم يصدر عن أي مسؤول طبي بارز تصريح واحد بعد ظهور تقارير تفيد بأنه في الساعات الأولى من ٢٣ آذار، نصبت القوات الإسرائيلية كميناً وارتكبت مجزرة بحق خمسة عشر مسعفاً وعامل إغاثة فلسطينياً أثناء تنفيذهم مهمة إنقاذ في جنوب غزة، ثم حاولت التستر على الجريمة بدفن الجثث في مقبرة رملية جماعية بجوار سيارات الإسعاف وشاحنة الإطفاء المحطمة. كما لم ينبس أي مسؤول طبي بكلمة عندما تبين أن

الهوامش

١ عدنان أحمد عطية البرش (١٩٧٤-٢٠٢٤)، جراح عظام فلسطيني بارز، ترأس قسم العظام في مجمع الشفاء الطبي ورئاسة الدائرة الطبية للاتحاد الفلسطيني لكرة القدم [المترجم].

٢ إياد أحمد الرنتيسي (١٩٧١-٢٠٢٣)، طبيب نسائية فلسطيني، ورئيس قسم الولادة في مستشفى كمال عدوان، استشهد تحت التعذيب في سجون الاحتلال الإسرائيلي بعد اعتقاله خلال الحرب على غزة [المترجم].

٣ زياد الدلو (توفي في ٢١ آذار/مارس ٢٠٢٤)، طبيب باطني فلسطيني عمل في مجمع الشفاء الطبي بغزة، اعتقلته القوات الإسرائيلية خلال مدهمة للمستشفى واستشهد تحت التعذيب [المترجم].

السياسات الاستيعابية في إسرائيل الزيجات المختلطة، التحول الديني، والأصلانية**

ملخص

يقدم هذا المقال مقارنة لدراسة تعقيدات الاستعمار الاستيطاني في فلسطين عبر ثلاثية: الأشكناز بوصفهم المستوطنين الأوروبيين، والفلسطينيين باعتبارهم السكان الأصليين، والمزارحين كفئة ثالثة من اليهود «المستجلبين» من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ظاهرياً، يتيح التركيز على موقع المزارحين مجالاً للمقارنة مع أطروحات باتريك وولف حول «الفئة الثالثة» في التجارب الاستيطانية في أميركا (العبيد الأفارقة) وأستراليا (السجناء الأوروبيون). غير أن الإسهام النظري للمقال يكمن في أشكلة (problematizing) خصوصية الحالة المزارحية وما طرحه من تعقيدات نظرية وتحليلية. جلب المزارحيون لتعزيز التفوق الديمغرافي اليهودي، لكنهم ظلوا في موقع دوني داخل هرمية يهيمن عليها الأشكناز، ووضعا في منطقة رمادية بين الأبيض/المستوطن والأسود/الأصلائي بسبب دينهم اليهودي وأصولهم الشرق أوسطية. وبينما خضعوا لعمليات عرقنة قائمة على الدين والتزاوج جعلتهم في العقود الأولى قوة اجتماعية قابلة للتهميش والإقصاء، فقد أتاحت لهم أصولهم الشرق أوسطية توظيفهم كفئة «أصلانية» لتبرير ادعاءات المستوطنين الارتباط بالمكان. وقد شكّل التوسع الاستيطاني بعد عام ١٩٦٧ نقطة تحوّل: إذ وُقِر للمزارحين فرصة للانتقال من فئة مهمّشة إلى موقع أكثر رسوخاً، بجمع بين الانتماء الشرق أوسطي والهوية اليهودية والانخراط الفاعل في المشروع الاستيطاني. هذا التحوّل منحهم، لاحقاً ومع صعودهم السياسي داخل تحالفات الليكود، القدرة على تقديم نسخة «أكثر أصالة» من الصهيونية، حتى في مواجهة المستوطن الأشكنازي. أما الفلسطينيون فظلوا مستبعدين من أي إمكانية للاندماج، سواء عبر التزاوج أو التهويد. وعلى خلاف أنماط الاستعمار الأخرى التي تأسست على اللون أو العرق وأتاحت مساحات للتصنيف المرن أو الهجانة، حوّلت الحالة الإسرائيلية الدين إلى حاجز نهائي يقطع كل إمكان للتداخل أمام الفلسطيني، في الوقت الذي وفر قناة (pipeline) للمزارحين أصحاب «الروابط الأصلانية» للصعود داخل هرميات الاستعمار الاستيطاني في إسرائيل/فلسطين.

كلمات مفتاحية:

الأصلانية، المزارحين، الاستعمار الاستيطاني، التزاوج المختلط (miscegenation)، التحول الديني (conversion)

* محاضر في علم الأنثروبولوجيا بجامعة حيفا، وعضو مؤسس في جمعية إنسانيات - رابطة الأنثروبولوجيين الفلسطينيين. يركّز بحثه الحالي على دراسة أداءات الموسيقى العربية والموسيقى بالعربية بين الشباب اليهود المزارحين في إسرائيل، لاستكشاف تصوّراتهم حول الأصالة، والمنفى، والوطن.

** هذا نص مترجم، ومعدل، عن المقال الأصلي، "On Assimilation Politics in Israel: Miscegenation, Conversion, and Indigeneity", Critical Ethnic Studies, Vol. 9, Issue 1 (2024). ترجمة المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار.